بسم الله الرحمن الرحيم

"إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد"

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة قاضي القضاة

Supreme Judge Department

الخطة الإستراتيجية 2015 – 2019

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	2-2
دائرة قاضي القضاة في سطور	4-3
مهام دائرة قاضي القضاة(الإدارية ، القضائية)	6-5
الهيكل التنظيمي لدائرة قاضي القضاة	7-7
منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية	9-8
مصفوفة الشركاء	11-10
الهدف الوطني	12
التحليل المؤسسي لدائرة قاضي القضاة	13-12
الرؤية ، الرسالة ، القيم	14
ارتباط المشاريع بالأهداف الإستراتيجية لدائرة قاضي القضاة	16-15
ارتباط مؤشرات الأداء بالأهداف الإستراتيجية	17
القيم المستهدفة لمؤشرات قياس الأداء	18
الملاحق	19

مقدمة

ضمن سلسلة الأوراق النقاشية الملكية، الورقة النقاشية السادسة، بعنوان "سيادة القانون أساس الدولة المدنية" التي تضمنت فقرة

((إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات، لحكم القانون. وكما ذكرت، فإن واجب كل مواطن وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون. فهو أساس الإدارة الحصيفة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساسا في نهجها. فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة وتمكين شبابنا المبدع وتحقيق خططنا التنموية إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية)).

((إن مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء وخاصة ممن هم في مواقع المسؤولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع. ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة)).

((من الضروري بمكان تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية لإصدار الأحكام القضائية العادلة والنزيهة؛ كما ويجب تطوير وتحديث وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية وواقعية لأداء القاضي وسلوكه)).

وبالاستناد إلى سياسات وتوجهات دائرة قاضي القضاة، وبغية تحقيق البرامج والخطط فان دائرة قاضي القضاة تسعى دوماً إلى تطوير أعمالها وفق منهجية واضحة المعالم من خلال الخطط الإستراتيجية والمرحلية التي تحوي أهدافها ونشاطاتها وتتطلع إلى تحقيق طموحاتها بصبر وحكمة ورؤية واضحة للمستقبل وإدارة حكيمة للدائرة، وإنفاذاً لهذه النظرة فقد شهد ميدان القضاء الشرعي تطوراً كبيراً بحيث أصبحت العدالة أيسر منالاً .

دائرة قاضي القضاة في سطور

ترجع أصول القضاء الشرعي إلى تكاملية المنهج الإسلامي المعالج لنواحي الحياة كافة ومنها بيان حقوق الأفراد والجماعات وواجباتهم وآلية اقتضاء هذه الحقوق وقضائها فكان القضاء وفق الشريعة الإسلامية من عهد الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) واستمر العمل في القضاء الشرعي وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية حتى يومنا هذا. فمنذ أن أسس المغفور له جلالة الملك المؤسس عبدالله بن الحسين دولة الأردن في 11/نيسان سنة 1921م، وشكل فيها حكومة مدنية أسند مهمة قاضي القضاة إلى سماحة الشيخ محمد الخضر الشنقيطي حيث استمر العمل في المحاكم الشرعية السبعة التي كانت في الضفة الشرقية من الأردن منذ العهد العثماني – التي هي في حقيقتها امتداد للقضاء الشرعي– وهي المحاكم الشرعية في كل من عمان ومعان وإربد والكرك والسلط وجرش والطفيلة.

ومع نماء الدولة وتطورها حظيت دائرة قاضي القضاة والمحاكم الشرعية بالرعاية والاهتمام من الأسرة الهاشمية الكريمة كما هو حال باقي مؤسسات الدولة، فتطور العمل القضائي الشرعي بكل ما تحمله الكلمة من المعاني تشريعاً وعناية وتوسعت المحاكم في انتشارها وازدادت عدداً حتى شملت كل ناحية وقضاء فقد وصل عدد المحاكم الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية والقدس الشريف إلى إحدى وسبعين محكمة منها محكمة عليا شرعية وأربع محاكم استئنافية في كل من القدس الشريف وعمان وإربد ومعان ورفع القضاء الشرعي في الأردن رأسه فخراً إلى عنان السماء في الوقت الذي كان مصيره في كثير من البلاد الإقصاء أو الإلغاء.

لقد حافظت المحاكم الشرعية في الأردن على تاريخ الأمة وتراثها في السياسة والاقتصاد والاجتماع وكانت ولا زالت وثائقها محل الدراسة والعناية والاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين فقد وثقت سجلاتها أحداثاً مهمة في التاريخ الأردني منها وثيقة المبايعة التاريخية للشريف الحسين بن علي رحمه الله بالخلافة والتي تم توثيقها في محكمة السلط الشرعية سنة 1924 م. كما يجد الدارس

في سجلات المحاكم الشرعية وصفا دقيقا للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافة السائدة وكل ما يتعلق بذلك من مفردات كوصف لطبيعة العلاقة بين الأسر في المجتمع الأردني والتقاليد والأعراف السائدة والأدوات المستخدمة وبيانا للعملة المستخدمة وعلاقة ذلك بالمهور والنفقات وغير ذلك من الأمور المالية. كما أن هذه السجلات تعد وسيلة للتوثيق والتعريف بالقبائل والعشائر والعائلات الأردنية. والآلية العامة للتنظيم التي تبين ارتباط القرى والنواحي والأقضية والألوية ببعضها بما يعطي تصورا واضحا عن نظام الإدارة وتطوره في المملكة. إن وثائق المحاكم الشرعية وسجلاتها ترسم صورة جلية لحياة المجتمع الأردني منذ تلك الأيام وحتى يومنا هذا.

إن دائرة قاضي القضاة دائرة حكومية مستقلة ترتبط ارتباطاً مباشرا برئيس الوزراء.

كما تتولى دائرة قاضي القضاة الإشراف على المحكمتين الشرعيتين الابتدائية والاستئنافية في القدس الشريف حيث أنهما يتبعان القضاء الشرعي الأردني في كل ما يتعلق بهما حيث تم استثناء المحاكم الشرعية في القدس الشريف من تعليمات قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية.

تلك هي دائرة قاضي القضاة وتلك هي محاكمها الشرعية وهذا هو القضاء الشرعي، نسأل الله تعالى التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

مهام دائرة قاضي القضاة :

تتولى دائرة قاضي القضاة القيام بالمهام التالية:-

أولاً: المهام الإدارية:

1. الإشراف الإداري على المحاكم الشرعية لتأمين سير العدالة طبقاً للقواعد الشرعية والقانونية المرعية.
2. تأمين احتياجات المحاكم من الموارد المادية والبشرية بما يحقق أهدافها في المحافظة على مجرى العدالة.
3. الإشراف على رعاية شؤون الأيتام وفاقدي الأهلية.
4. تدقيق السجلات والجداول التي ترد إلى الدائرة من المحاكم الشرعية.
5. تجميع وتدقيق الإحصائيات المتعلقة بعمل المحاكم الشرعية وتقديم التقارير اللازمة بهذا الشأن إلى دولة رئيس الوزراء.
6. إعداد وتأهيل العاملين في الدائرة.
7. الإشراف على شؤون المحامين ومنح شهادات مزاولة المهنة، والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بهم.
8. الإشراف عل شؤون المأذونين الشرعيين.

ثانياً:- مهام إدارة الجهاز القضائي:

يتولاها المجلس القضائي الشرعي.

ويمارس المجلس القضائي الشرعي الصلاحيات التالية:

1. تعيين القضاة الشرعيين وتنقلاتهم وترفيعاتهم.
2. انتداب القضاة لغير عملهم أو لعمل إضافي.
3. قبول استقالات القضاة.
4. إحالة القضاة على التقاعد.
5. محاكمة القضاة.

ثالثاً:- المهام القضائية:

- **تتولى المحاكم الشرعية الفصل في النزاعات المعروضة عليها وفقاً لأحكام التشريعات النافذة ابتداء من الدستور ومروراً بالقوانين والأنظمة الناظمة للعمل** ملحق رقم [1].
- **تتولى المحاكم الشرعية توثيق وتسجيل الحجج والوثائق التي تدخل ضمن الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعية وفق أحكام الدستور.**
- **تتولى المحاكم الشرعية تنفيذ الأحكام الشرعية باعتبار أن أصل الحق موضوع الدعوى وفقاً للدستور والتشريعات النافذة هو من الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعية كما أن توحيد الجهة المصدرة للحكم والمنفذة له من شأنه أن يؤمن حماية حقيقية للحق موضوع الحكم كما تم صدور قانون التنفيذ الشرعي رقم (10) لسنة 2013م الذي تضمن أحكاماً من أهمها اعتبار الاتفاقية المنظمة لدى مكاتب الإصلاح الأسري سنداً تنفيذياً بحيث تمكن صاحب الحق بتنفيذها مباشرة دون الحاجة إلى صدور حكم قضائي بها حيث تتولى دائرة قاضي القضاة الإشراف على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في المحاكم الشرعية التي أنشئت بموجب نظام الإصلاح والتوفيق الأسري رقم (17) لسنة 2013.**

---

(1) التشريعات النافذة.

الهيكل التنظيمي لدائرة قاضي القضاة

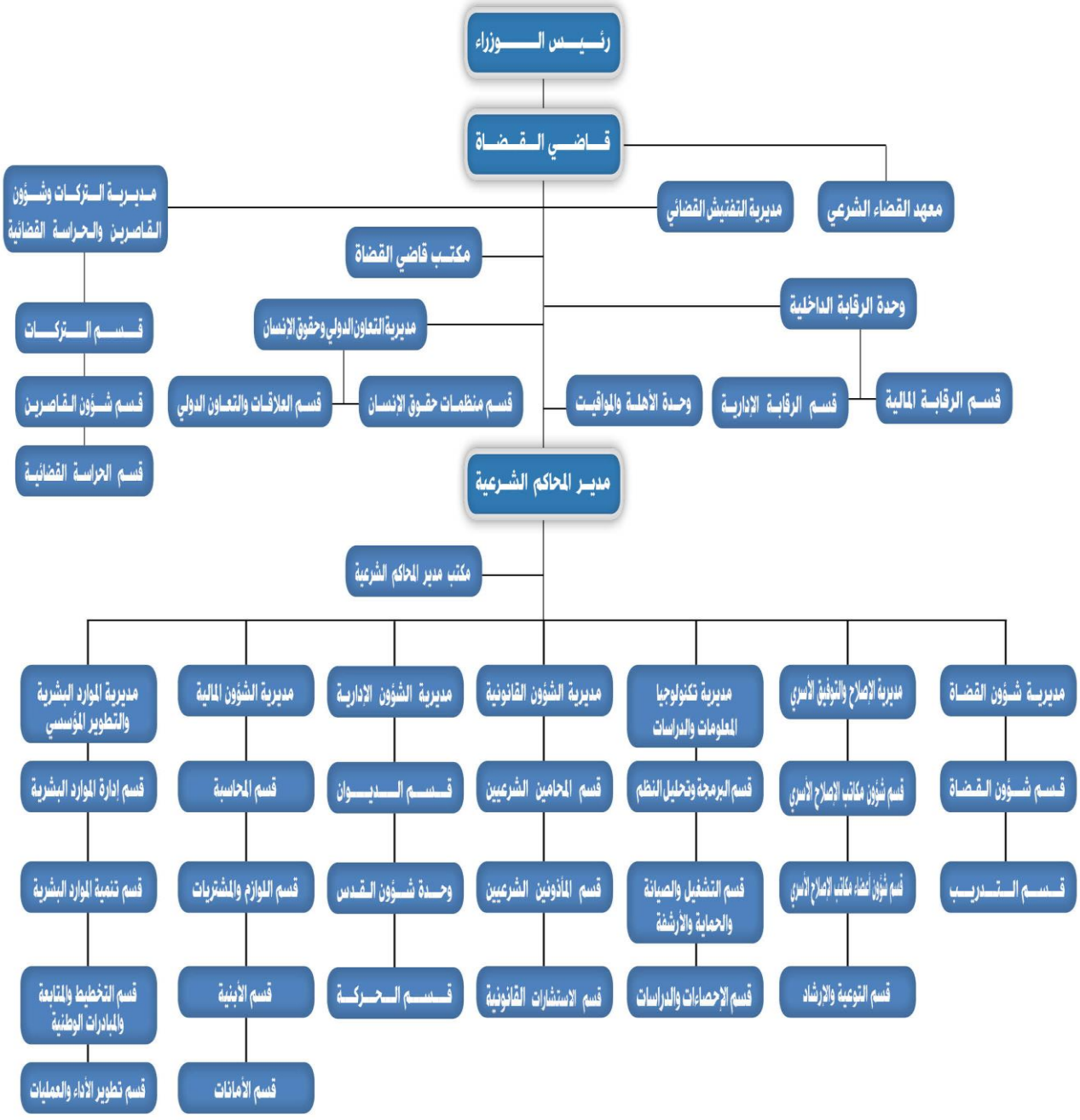

منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية:

لقد تم إعداد الخطة الإستراتيجية لدائرة قاضي القضاة للأعوام (2015-2019) بالتزام ودعم من الإدارة العليا وبمشاركة واسعة من قبل المديرين والموظفين وبعض شركاء الدائرة الخارجيين، ملحق رقم [1] حيث تم تشكيل فريق عمل لإعداد الخطة الإستراتيجية برئاسة فضيلة المفتش القاضي الدكتور منصور الطوالبة ومديري بعض المديريات في الدائرة، ملحق رقم [2].

وقد سبق البدء بإعداد الخطة الإستراتيجية عقد جلسات توعوية مع مديري المديريات وكافة الموظفين في الدائرة بهدف المشاركة في وضع الخطة الإستراتيجية، حيث تم تعريفهم بمفهوم التخطيط الإستراتيجي والمراحل التي يمر بها التحليل المؤسسي، وتحديد الأهداف الإستراتيجية، وكيفية ترجمتها إلى مشاريع لتحقيق أهداف الدائرة وصياغة خططها السنوية.

مراحل إعداد الخطة ملحق رقم [3]

لقد مر إعداد الخطة الإستراتيجية لدائرة قاضي القضاة بعدة مراحل تلخصت بما يلي: -

المرحلة الأولى:

قام فريق العمل ببحث مكتبي للإطلاع على واقع عمل الدائرة والهدف من تأسيسها، ودراسة التشريعات الناظمة للعمل ابتداءً من الدستور مروراً بالقوانين والأنظمة وهيكلها التنظيمي والجهات المتعاملة معها مباشرة من خلال:

- خطط وبرامج عمل الدائرة.
- مراجعة الوثائق والمبادرات ذات العلاقة بعمل الدائرة مثل الأجندة الوطنية ، وغيرها من الوثائق التي تساعد فريق العمل على تشكيل صورة واضحة حول عمل الدائرة ملحق رقم [4].
- إجراء لقاءات وورش عمل ومقابلات مع المعنيين بعمل الدائرة من داخل الدائرة وخارجها ملحق رقم [5].
- الاطلاع على طبيعة العلاقة ما بين دائرة قاضي القضاة والمجلس القضائي والجهات الأخرى ذات العلاقة ورسم

---

(1) الشركاء الاستراتيجيين.

(2) قرار تشكيل لجنة إعداد الخطة الإستراتيجية.

(3) منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية.

(4) كتيب رسالة القضاء ، الأجندة الوطنية.

(5) كتاب.

مصفوفة تبين نوع وطبيعة الارتباط والعلاقـــة مــع الدائـرة ملحق رقم [1].

- الاطلاع على تجارب العديد من الدول في مجال هيكلية دوائرهم فيها من حيث مهامها وهيكلها التنظيمي، والشركاء ذوي العلاقة، ملحق رقم [2].

(1) مصفوفة الشركاء.

(2) كشف بأسماء الوزارات ذوي العلاقة.

مصفوفة تحديد الشركاء

الرقم	الجهة	نوع الشريك		نوع القطاع		نوع الشريك
		داخلي	خارجي	حكومي	خاص	
1	رئاسة الوزراء		*	*		رئيسي
2	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية		*	*		رئيسي
3	وزارة العدل		*	*		رئيسي
4	وزارة المالية		*	*		رئيسي
5	وزارة تطوير القطاع العام		*	*		رئيسي
6	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		*	*		رئيسي
7	وزارة الصحة		*	*		رئيسي
8	وزارة الخارجية		*	*		رئيسي
9	وزارة الداخلية		*	*		رئيسي
10	وزارة الداخلية / مديرية شؤون اللاجئين		*	*		رئيسي
11	وزارة الداخلية /دائرة الأحوال المدنية والجوازات		*	*		رئيسي
12	مؤسسة تنمية أموال الأيتام		*	*		رئيسي
13	دائرة الإفتاء العام		*	*		رئيسي
14	معهد الإدارة العامة		*	*		رئيسي
15	المركز الجغرافي الملكي الأردني		*	*		رئيسي
16	ديوان الخدمة المدنية		*	*		رئيسي
17	دائرة الأراضي والمساحة		*	*		رئيسي
18	دائرة الإحصاءات العامة		*	*		رئيسي
19	الهيئة المستقلة للانتخابات		*	*		رئيسي
20	مديرية الأمن العام		*	*		رئيسي
21	مديرية الأمن العام /دائرة التنفيذ القضائي		*	*		رئيسي
22	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة		*		*	رئيسي
23	الإتحاد النسائي الأردني		*		*	رئيسي
24	إتحاد المرأة الأردني		*		*	رئيسي
25	المجلس الوطني لشؤون الأسرة		*		*	رئيسي
26	المركز الوطني لحقوق الإنسان		*		*	رئيسي

27	مركز الجسر العربي لحقوق الإنسان		*		*	رئيسي
28	الجمهور (متلقي الخدمة)		*		*	رئيسي
29	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين		*		*	ثانوي
30	البنك العربي الإسلامي الأردني		*		*	ثانوي
31	البنك الإسلامي الأردني		*		*	ثانوي
32	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		*	*		ثانوي
33	أمانة عمان الكبرى		*	*		ثانوي

الهدف الوطني

تعزيز استقلالية النظام القضائي وعدالته ومواصلة تفعيل دوره في حفظ الحقوق وحماية الأسر وترسيخ الأمن المجتمعي.

التحليل المؤسسي لدائرة قاضي القضاة

لقد تم إجراء التحليل المؤسسي للوقوف على عناصر القوة والضعف في بيئة الدائرة الداخلية وما يقع ضمن نطاق عملها من خدمات وإدارة وموارد مادية وبشرية، بالإضافة إلى تحديد الفرص والتهديدات الخارجية التي تواجهها الدائرة ولا تقع ضمن نطاق عملها.

ويعتبر هذا التحليل عنصراً محورياً في عملية إعداد الخطة الإستراتيجية حيث يوفر إطاراً عاماً لتحديد التوجهات المستقبلية والبرامج والمشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف الدائرة .

نقاط القوة	• نزاهة الجهاز القضائي الشرعي. • الصلاحيات الممنوحة للدائرة بموجب الدستور والتشريعات الناظمة لعمل الدائرة والمحاكم الشرعية. • ثقافة مؤسسية راسخة. • إدارة عليا داعمة للتطوير. • وجود منظومة تشريعية تلبي الكثير من المتطلبات والاحتياجات. • وجود نظام تكافل اجتماعي لأصحاب الفضيلة قضاة الشرع الشريف وأعوانهم. • وجود منظومة تشريعات تلبي الجزء الأكبر من المتطلبات والاحتياجات.
نقاط الضعف	• نقص الكوادر البشرية المدربة وعلى مختلف المستويات الإدارية والفنية. • وجود فجوة بين المستويات الإدارية المختلفة وغياب خطط الإحلال الوظيفي. • عدم وجود ربط الكتروني متكامل بين مركز الدائرة والمحاكم الشرعية وضعف الاتصال.
الفرص	• وجود علاقة تشاركيه تعاونية مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. • وجود إرادة سياسية لتعزيز استقلال القضاء. • وجود أهمية متنامية واعتراف بدور أساسي ومهم لدائرة قاضي القضاة محلياً ودولياً. • وجود مبادرات وطنية ايجابية لدعم جهود التطوير وتجذير ثقافة التميز.
التهديدات	• تفاوت مستويات استجابة الشركاء الخارجيين لمطالب واحتياجات عمل الدائرة. • تعدد مراحل إقرار التشريعات الأمر الذي يؤدي إلى تأخير في إقرار التشريعات. • التغيرات الإقليمية والدولية وما يترتب عليها من التزامات واستحقاقات. • عدم وجود آلية خاصة لترشيح الموظفين للدائرة. • عدم استقرار المخصصات الرأسمالية المتخصصة للدائرة مستقبلا وبخاصة في ضوء العجز المالي والمنهجية الجديدة لإعداد الموازنة. • عدم كفاية المخصصات المالية اللازمة لتدريب الموارد البشرية وتطويرها.

الرؤية

الريادة في عمل دائرة قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.

الرسالة

تحقيق العدالة في المجتمع والحفاظ على حقوق المرأة والطفل وحماية الأسرة وتحقيق مفهوم الأمن المجتمعي ونشر الثقافة الشرعية والقانونية.

القيم

العدالة، المساءلة، المساواة، الإبداع والتميز، العمل بروح الفريق، التشاركية.

ارتباط المشاريع بالأهداف الإستراتيجية

أولاً : تعزيز الثقة بالنظام القضائي الشرعي:

1- مشروع نظام جمعية المحامين الشرعيين ((تم الإنجاز))
2- مشروع قانون أصول المحاكمات ((تم الإنجاز))
3- مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة 2015 والنيابة العامة الشرعية. ((تم الإنجاز))
4- مشروع أنظمة تشكيل المحاكم الشرعية. ((قيد الدراسة))
5- مشروع إنشاء محكمة عليا شرعية. ((تم الإنجاز))
6- مشروع إنشاء نيابة عامة شرعية. ((تم الإنجاز))
7- مشروع إنشاء ملتقى ثقافي للقضاة. ((قيد الدراسة))
8- مشروع نظام صندوق تسليف النفقة. ((تم الإنجاز))
9- مشروع نظام التبليغات القضائية. ((تم الإنجاز))

ثانياً : تعزيز بيئة الإبداع والتميز :

1- مشروع إنشاء معهد قضائي شرعي. ((تم الإنجاز))
2- مشروع التوسع في إنشاء مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري. ((مستمر))
3- مشروع نظام معدل صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة الشرعيين وأعوان القضاة. ((قيد الدراسة))
4- مشروع بطاقة الأسرة. ((مستمر))
5- مشروع إنشاء المكتب الفني في المحكمة العليا الشرعية. ((تم الإنجاز))
6- مشروع المسؤولية المجتمعية. ((قيد الدراسة))
7- مشروع التعاون مع الشركاء. ((قيد الدراسة))

ثالثاً : تعزيز فعالية وكفاءة الأداء :

1- مشروع حوسبة أعمال دائرة قاضي القضاة والمحاكم الشرعية. ((مستمر))
2- مشروع الربط الالكتروني بين المحاكم الشرعية ودوائر القطاع العام. ((مستمر))
3- مشروع إنشاء قصور شرعية للمحاكم الشرعية في مراكز المحافظات. ((مستمر))
4- مشروع استبدال مباني بعض المحاكم الشرعية. ((مستمر))
5- مشروع إعادة هندسة وتبسيط الإجراءات لبعض الخدمات ذات الأولوية. ((مستمر))
6- مشروع تدريب وتأهيل الكوادر القضائية والإدارية. ((مستمر))
7- مشروع الأرشفة الإلكترونية. ((مستمر))
8- مشروع احتساب الوقت المعياري لتقديم الخدمات. ((تم الإنجاز))
9- مشروع إعداد خطة اتصال. ((قيد الدراسة))
10- مشروع إعداد خطة إدارة المخاطر. ((قيد الدراسة))
11- مشروع المعاملات الحكومية الإلكترونية. ((مستمر))

12- مشروع إعداد خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي.	**((قيد الدراسة))**
13- مشروع إعداد خطة لإدارة المعرفة.	**((قيد الدراسة))**
14- مشروع المواءمة الإستراتيجية.	**((مستمر))**
15- مشروع إعداد دليل الخدمات والعمليات.	**((مستمر))**
16- مشروع التعامل مع الشكاوي والاقتراحات.	**((مستمر))**

ارتباط مؤشرات الأداء بالأهداف الإستراتيجية

الأهداف الإستراتيجية	مؤشر قياس الأداء
تعزيز الثقة بالنظام القضائي الشرعي.	نسبة الإنجاز في القضايا
	درجة رضا متلقي الخدمات في المحاكم الشرعية
تعزيز بيئة الإبداع والتميز.	النسبة التراكمية للمحاكم الشرعية التي ستطبق بطاقة الأسرة في القضايا التنفيذية (بطاقة صراف آلي)
	النسبة التراكمية للمحاكم الشرعية التي ستطبق خدمة الدفع الإلكتروني
	نسبة الموظفين الذين تم تدريبهم من إجمالي الموظفين
تعزيز فعالية وكفاءة الأداء.	تخفيض مدة التقاضي /يوم
	نسبة المحاكم الشرعية التي تم ربطها الكترونياً بالدائرة
	عدد البرامج التدريبية التي نفذت من خلال معهد القضاء الشرعي

القيم المستهدفة لمؤشرات قياس الأداء

مؤشر قياس الأداء *	سنة الأساس	القيمة	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	تقيم ذاتي أولي	القيمة المستهدفة		
			2014	2017	**2017**	2018	2019	2020
نسبة الإنجاز في القضايا	**2014**	**%83**	**%81.6**	**%95**	**%97**	**98**	**%99**	**%99**
درجة رضا متلقي الخدمات في المحاكم الشرعية	**2015**	**%80**	-	**%82**	**%82**	**%84**	**%86**	**%87**
النسبة التراكمية للمحاكم الشرعية التي ستطبق بطاقة الأسرة في القضايا التنفيذية(بطاقة صراف آلي)	**2015**	**%2.5**	-	**%16**	**%16**	**%25**	**%35**	**%50**
النسبة التراكمية للمحاكم الشرعية التي ستطبق خدمة الدفع الإلكتروني	**2017**	**%16**	-	**%16**	**%16**	**%25**	**%35**	**%50**
نسبة الموظفين الذين تم تدريبهم من إجمالي الموظفين	**2014**	**%11**	**%11**	**%25**	**%23**	**%25**	**%30**	**%35**
تخفيض مدة التقاضي /يوم	**2014**	**160**	**155**	**135**	**140**	**130**	**128**	**120**
نسبة المحاكم الشرعية التي تم ربطها الكترونياً بالدائرة	**2015**	**%14**	-	**%60**	**%56**	**%70**	**%80**	**%90**
عدد البرامج التدريبية التي نفذت من خلال معهد القضاء الشرعي	**2015**	-	-	**15**	**35**	**35**	**40**	**45**